الاتجاهات الجديدة في الحركات الاجتماعية –مقاربة تحليلية–

New trends in social movements -Analytical approach-

الطيب بوهلال TAIB BOUHLAL

جامعة زيان عاشور الجلفة

الإيميل: davidsas16@gmail/com

تاريخ الارسال: 2019/11/15 تاريخ القبول:2019/11/18 تاريخ النشر:2019/12/28

ملخص إن التوجه الجديد الذي تنخرط فيه الحركات الاجتماعية سواء في صورة شبكات إقليمية أو تحالفات عالمية هو ظاهرة إيجابية، يمكن أن تسهم في الجمع بكفاءة بين "الدولة" و"المجتمع المدني" ضمن مفهوم إستراتيجي موحد يستهدف أنسنة –أخلقة– سياسات التنمية الاقتصادية وربطها بقيم العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية. – نجد هابرماس قد ركز على فكرة الديمقراطية المداولاتية بصفة عامة في كتابه ايتقا المناقشة مسألة الحقيقة – . بيد أن ما استرعى علماء السياسة والاجتماع في العقد الأخير من هذا القرن هو تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهة الدولة، بل ورغما عن الدولة لاسيما في تلك الحالات التي كانت يتصور فيها خضوع المجتمع خضوعا تاما للدولة شمولية كانت أم تسلطية، بسبب تغير مفهوم ودور المجتمع ككل بفعل التطور التكنولوجي والفكري والفلسفي الذي أثرا طردا على مفهوم الدولة.

كلمات مفتاحية: الحركات الاجتماعية، الدولة، المجتمع، الديمقراطية. المجتمع المدني.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract:

The new orientation in which social movements engage, whether in the form of regional networks or global alliances, is a positive phenomenon, which can contribute to the efficient combination of "state" and "civil society" within a unified strategic concept aimed at humanizing economic development policies and linking them to the values of justice. social and democratic freedoms. - Habermas has focused on the idea of deliberative democracy in general in his book The Question of Truth. However, what has

drawn political and sociologists in the last decade of this century is the vitality that society may show in the face of the State, and even despite the State, especially in those cases where society was perceived to be totally submissive to the state, totalitarian or authoritarian, because of the change in the concept and role of society as a whole. Due to the technological, intellectual and philosophical development that has had an impact on the concept of the State

.Keywords: Social movements, state, society, democracy. Civil society.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

مقدمة :

تعد الحركات الاجتماعية واحدة من الظواهر الهامة التي برزت في الآونة الأخيرة على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي. فالحركات بمفهومها الواسع هي عبارة عن تيار يدفع بمجموعات متنوعة إلى الانتظام والتماسك بقصد التغيير من أوضاعها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو تطويرها جميعا . وفيما يتعلق بمفهوم الحركات الاجتماعية نجد انه غدا موضوعا للدرس والتحليل، ينشغل به الكثيرون من أهل العلوم الاجتماعية والسياسية، بهدف فهم شروط إنتاجها وسيرورتها ومآلها.

كما ارتبطت الحركات الاجتماعية منذ بدايات ظهورها في القرن الثامن عشر تحديدا في أوربا بطبيعة الأوضاع القائمة الدالة على عدم تحقق الحد الأدنى من تطلعات فئات معنية .ويمكن لنا الإشارة إلى تعريف الحركة بالمعنى الاجتماعي' باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، ويكون بذلك أهم ما تتضمنه الحركة الاجتماعية وجود **اتجاه معين للتغيير'**.وتشتمل أيضا على مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكارا مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة .كما يشير البعض إلى أن **الحركة الاجتماعية '**هي حركة قصدية للتدخل في

عملية التغيير الاجتماعي، وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدى سلطة النظام القائم'.كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية والقدرة على التأثير و إحداث التغيير .

يتفق بعض المفكرين المحللين في تعريف الحركات الاجتماعية على كونها تجمع مجموعة من العناصر الأساسية التي ولا بد أن تتوفر في توصيفها بالحركات الاجتماعية وهي:**جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، وسائل تعبئة.** ومن التعريفات المرتبطة بهذا التوصيف تعريف الدكتور **إبراهيم البيومي** بأن 'الحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة.'[1]

يتعلق إنشاء الحركات الاجتماعية بدرجة الوعي السياسي والحقوقي التي يصل إليها الأفراد في المجتمعات البشرية، فوجود تلك الحركات رهن المستوى التعليمي والثقافي الذي وصلت إليه تلك المجتمعات. فالحركات الاجتماعية لا تعني في التحليل النهائي القبول بالأمر الواقع لكنها تهدف بالأساس إلى تغيير واقع البني الاجتماعية والعمل على تطويرها من خلال تحسين ظروف الأفراد المنتمين لتلك الحركات والمؤمنين بأفكارها وبأهدافها وبمبادئها.

كما أنه لا يتسع المكان هنا لخوض سجال حول التعاريف، وهي كثيرة، غير انه يمكن القول أن اغلبها تؤكد أن الأمر متصل بجملة من القضايا من بينها:

- جهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها من خلال جهد ونشاط وعمل جماعي.
- إن الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيا، ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي.

- كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء، على اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب.
- وجود حد أدنى من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الاجتماعية.
- طبيعة العمل الجماعي والأهداف آو الادعاءات الموجهة نحو التغيير.
- درجة المؤسسية والتنظيم في العمل الجماعي.
- معيار الاستمرارية في الحركة.

من المهم أن نؤكد إذا، على أن مفهوم الحركة الاجتماعية لا يزال ينبض بالحياة، وبالرغم من التراجع الذي أصابه بفعل صعود موجة المد الأخيرة لمفهوم المجتمع المدني –الوطني والعالمي. ومن الشواهد على ما نقول أن عددا من الجماعات والتنظيمات التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بهدف مناهضة العولمة ومجابهة "النيولبيرالية" أصرت على تسمية نفسها باسم الحركات الاجتماعية، وتصدر بياناتها تحت هذا الاسم، ومنها مثلا: "نداء الحركات الاجتماعية/ بورتو أليجري 2003 ومومباي 2004، ضد الليبرالية الجديدة والحرب، ومن أجل السلام والعدالة الاجتماعية. والمنطقة العربية ليست بمنئ عن هذا التحول الحاصل في العالم، وخير رياح الربيع العربي التي عصفت في المنطقة وما فرضته من إعادة ترتيب الأولويات بالنسبة للأنظمة العربية.

إشكالية الدراسة :

إن ما يثير الانتباه إلى أهمية دراسة الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية، وأول ما يلفت الانتباه هو هذا التساؤل الجوهري:

ما هي السمات التي تكتسبها الحركات الاجتماعية في إطار تكوين اجتماعي تطور من خلال مسار موجه بالمنطقة العربية. وما هي الاستراتيجيات الممكن اتخاذها لزيادة فاعليتها وتفاعلاتها في المستقبل. وما مدى تأثير المعطيات الخارجية على مستوى العالم العربي ؟

وللوصول إلى الهدف المنشود من هذه الدراسة ارتأينا إلى تقسيم هذا العمل إلى ثلاث محاور:

1- المحور الأول: تطور ونشأة الحركات الاجتماعية .

2- المحور الثاني: سياقات تنامي الحركات الاجتماعية بين الواقع والمأمول

3- المحور الثالث: آفاق تطوير الحركات الاجتماعية

المحور الأول: تطور ونشأة الحركات الاجتماعية .

يتفق أغلب الباحثين على أن ظهور الحركات الاجتماعية ليس بالجديد بل أنها نشأت في القرن الثامن عشر، حيث عرفت انجلترا الحركة الميثودية، التي كانت بمثابة النواة الأولى للحركات الاجتماعية بمفهومها الحديث. وكانت هذه الحركة في جوهرها حركة دينية قادها **تشارلز وجون يزلي** في أكسفورد عام 1729 من أجل إعادة إحياء دور الكنيسة في انجلترا. وفي عام 1848 استخدم العالم الألماني **لورنس فون شتاين** مصطلح " الحركات الاجتماعية"[2] في كتابه (الحركات الاشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية الثالثة) حيث قدم مصطلح " الحركة الاجتماعية" للمناقشات العلمية. كان للحركات السياسية مطالب اجتماعية اعتبرت من صور المطالبة بحقوق الرعاية الاجتماعية.

أما في المنطقة العربية فقد عرفت في فترات زمنية مختلفة أشكالا متباينة ومتفاوتة من السلطة المركزية المستقرة، حيث أثرت سلبا على عمل الحركات الاجتماعية من خلال سيطرتها على العمل السياسي والمجتمعي، هذا ما برر تأخر بروز مثل هته الحركات بالمفهوم الذي نشاهده حاليا. وكان الاستحواذ على الفائض الاقتصادي يتم لصالحها في نظام ذي هيكل تراتبي متعدد المراحل مما كان يسمح باحتجاز المستويات المختلفة لنصيبها من الفائض في مقابل ولائها لقمة السلطة الذي كان يأخذ طابعا شخصيا. وأدى هذا النظام الأبوي القابض من خلال علاقات زبائنية، مع شبكة القيادات المحلية إلى تكثيف استنزاف الفائض وإجهاض تطور التكوينات الاجتماعية المنتجة (فلاحين – حرفين – تجار)[3].

شهدت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ما عرف بتحركات عوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الأحوال المعيشية في ظل الدولة العثمانية، ومنها تحركات حلب التي أدت إلى استيلاء العامة على المدينة وهروب الوالي 1818، ثم حصارها وضربها بالمدفعية عام 1821[4]. وفي مصر كانت انتفاضة عام 1795، ضد زيادة الضرائب على الفلاحين، ثم كانت ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر 1798، والثانية في مارس 1800 ضد الحملة الفرنسية أساسا، وفي الأخيرة قدم الثائرون شكواهم ضد الباي الحاكم إلى الباب العالي[5].

بدأ ازدياد نشاط الحركات الاجتماعية مع قيام الدول الحديثة، وبدأت تشكل اليوم ظاهرة واسعة وممتدة ومتنامية. في لبنان تأسس اتحاد العمال العام عام 1919، وشاركت النقابة في مظاهرات معركة الاستقلال، واستمرت نشاطات الاتحاد إلى أن حُلّ في عام 1948، وفي عام 2002 كانت الاتحادات النقابية في لبنان تبلغ 37 اتحادا وتضم 300 نقابة يشارك فيها حوالي مائة ألف منتسب.

إن من أهم بدايات الحركات الاجتماعية الحركة الطلابية التي تبلورت في أوائل الخمسينات. للتعبير عن مواقف سياسية داعمة أو رافضة لإجراءات معينة، وأما المنظمات النسائية فتعود إلى أوائل القرن العشرين، وأول جمعية تأسست كانت عام 1924 هي جمعية النهضة النسائية، واجتمعت الجمعيات النسائية عام 1950 تحت اسم اللجنة التنفيذية للهيئات النسائية في لبنان.

وبدأت جمعيات حقوق الإنسان العمل عام 1966 تحت اسم جمعية جامعة السلام في العالم، بالإضافة إلى عدد من المنظمات تعمل في مجال حقوق الإنسان. وبدأت في الثمانينات جمعيات البيئة والتي يبلغ عددها 38 جمعية، وقد تباينت الدوافع التي ارتكزت عليها الجمعيات فمنها علمية ومنها ما ارتبط بدوافع سياسية طائفية من أجل الحصول على تمويل واستقطاب من طوائفها ومناطقها[6].

وعلى خلفية الحركة الثقافية عرف الانتقال إلى القرن العشرين العديد من الحركات الاجتماعية التي تأتي في مقدمتها الحركة الوطنية. وكانت الحركة الوطنية تعبيرا عن التكوينات البرجوازية التي نشأت في ظل علاقات إنتاج رأسمالية قد تسربت أو أدخلت في بعض القطاعات بالدرجة التي تحقق أهداف الاستعمار، وكان لاستمرار مفاهيم الدولة السلطانية في نسيج الدولة العربية المحدثة التي اتسمت بالاستبداد، أثر في دور القرار السياسي العلوي في تحريك التطورات الاقتصادية الاجتماعية، وهو الأمر الذي انعكس على دوران النخب الاقتصادية في فلك السلطة المركزية التي استقرت بعد جذب وشد في تحالف وثيق مع القوى الاستعمارية وأصبحت شرسة تجاه الأهالي وضعيفة أمام الأجانب. وهكذا أدى الإخفاق الصناعي والزراعي، بعد تفكيك البنية الأساسية التقليدية إلى تدهور شديد في الأوضاع المعيشية. أي الحرية في إدخال التجديدات السياسية، لم تمارس في المجتمعات العربية الديمقراطية بالمعني الحديث. وانسحب ذلك أيضا على عدم الإقرار الاجتماعي بالحق في الانقطاع عن التقاليد بمعنى الحداثة[7]. ويفسر البعض ذلك، بأن التقاليد تكون ملاذا للشعوب المقهورة بالاستعمار[8].

ظلت نخبة المثقفين والمتعلمين الوطنيين المتطلعين إلى نقل النموذج الأوربي في شد وجذب بين محاولات تحديث التقاليد و"قلدنة" الحداثة – إن صح التعبير- وظلت المعركة بين القديم والجديد، والأصالة والمعاصرة، والحداثة والتقليد، والعلمانية والدين، دائمة التجدد وغير قابلة للحسم[9] . واقتربوا من الفئات الشعبية بحكم تحمسها لتطلعاتهم ذاتها، وإن بصورة أكثر جذرية. ولكن بحكم النظام الاجتماعي الأبوي وعلاقاته التسلطية والزبونية الضاغطة، لم يبادلوا الفئات الشعبية الثقة التي منحتها إياهم.

وبدأت في السنوات الأخيرة محاولات لتنسيق الجهود المتناثرة في مقاومة العولمة الليبرالية في السنوات القليلة الماضية. واشتركت مجموعة من المنظمات في تنظيم مؤتمر على المستوى العربي عقد في مصر في أكتوبر 2001، في مواجهة انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وحضر هذا المؤتمر إلى جانب ممثلي منظمات عربية من سوريا وفلسطين ولبنان والأردن والسنغال و نيجريا، ممثلين لمنظمات من أفريقيا وآسيا أيضا. ومع مشاركة ممثلي المنظمات القطرية في أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي، والمنتدى

الاجتماعي الآسيوي والمنتدى الاجتماعي الأفريقي بدأ الالتفات إلى تشكيل منتديات اجتماعية قطرية وإقليمية على المستوى العربي. وجدير بنا أن ننوه إلى أن كل تلك الجهود لم تخرج بعد عن حدود عدد قليل من المثقفين ونشطاء المجتمع المدني[10].

المحور الثاني : سياقات تنامي الحركات الاجتماعية بين الواقع والمأمول

قبل التطرق إلى سياقات تنامي الحركات الاجتماعية وجب علينا المرور على النظريات المفسرة لهته الحركات الاجتماعية، ومن خلال هذه الأخير نستطيع أن نضع ولو فكرة مبدئية عن تنامي الحركات الاجتماعية.

أ– البعد النظري لدراسة الحركات الاجتماعية :

أولا/ نذكر بعض الاقتراب المفسرة لظاهرة الحركات الاجتماعية:

1– الاقتراب الكلاسيكي النظري:

يدور هذا الاتجاه حول ما تخبرنا به الحركات الاجتماعية والنظرية عن الأسباب والظروف وراء التحرك الجماعي الذي أعاد تعريف حدود الديمقراطية السياسية من خلال التعبئة الجماعية والتحرك الجماعي.

2 – البناء السياسي القائم على الفرص:

إن الدراسة المقارنة في هذا الاتجاه ربطت دراسة الحركات الاجتماعية بالاهتمام المتعلق بالعلوم السياسية السائدة، عن طريق عرض كيف ارتبطت كل من (التوقيت–الإستراتيجية–و حجم تعبئة الحركات الاجتماعية)بعوامل (التقلبات الانتخابية –تركيب النظام الحزبي–المركزية المؤسسية–الفصل بين السلطات– استراتيجيات فض النزاع بين النخبة السياسية)[11].

ثانيا/ ومن وجهة نظر أخرى هناك بعض النظريات المفسرة نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر[12]:

1- نظرية السلوك الجماعي: وهي تعود إلي سنوات البدء في دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية، أي إلي سنوات الأربعينيات والخمسينات من القرن العشرين وتدين هذه النظرية بالكثير لمدرسة شيكاغو، وأساسا **لبارك** (PARK) وتستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية إلى خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير . وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستريا الجماعية، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منساباً مع السلوك الاندفاعي، بمعني أن الحركات الاجتماعية، وفقاً لهذا الفهم تنطوي علي ردود أفعال ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير طبيعة من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية ويؤكد أنصار هذه النظرية المسار الانحرافي الذي قد يسير فيه الحركة الاجتماعية، أي من الممكن أن تحتمل في مستقبلها ملامح الخطورة تماما كما هو الأمر بالنسبة إلي الحركات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا .

2- نظرية تعبئة الموارد: التي تبلورت في الستينيات من القرن الفائت ارتكانا علي فهم خاص يبحث في بناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوافر للأفراد والجماعة المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، بدون إغفال القدرة علي استعمال هذه الموارد. وقد ظهرت الإرهاصات الأولي لهذه النظرية في أمريكا[13]، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة. ويعد أوبرشال (Oberschal) وغامسون (Gamson) من أبرز منظري هذه الاتجاه ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية هي استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية .

3- نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة : لقد تم تأصيل هذه النظرية في أوربا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة* التي عرفتها الستينات والسبعينات من القرن الماضي كما أنها طورت مع فريق

آلان تورين في فرنسا، و**البرتو ميلوتسي** (A.melluci) في إيطاليا[14]، **وكلوس أوف** (C.offe) في ألمانيا، وتفسر هذه النظرية الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة النيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة، كما أنها أيضا تختزن الحلول الممكنة لجميع هذه الإعطاب والتناقضات. وتؤشر علي الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلي الدفاع عن المصالح الغير طبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية وهو ما يعتبر حسب منظري هذه المقاربة، عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة عن الطبقة المتوسطة بدلاً من الطبقة العاملة.

4- براديغم الفعل / الهوية : تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية ديناميت اجتماعي حائل دون الركود أو الثبات الاجتماعي، فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير ومقاومة جميع إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة. فأنصار هذه النظرية يؤكدون على أن المجتمعات البشرية سائرة علي درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلي مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم علي "البرمجة"، ويلح أنصار هذه النظرية علي أن المجتمع المبرمج والموجه من جانب التكنوقراط يبخس دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير، لهذا ينبغي وفقا لهذا البراديغم النظري فهم الحركة الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحسين الهوية[15].

وهكذا ننهي إلي نتيجة مفادها أن الحركات الاجتماعية، كموضوع للدارس والنقاش المعرفي، استأثرت منذ البدء باهتمام ثلة من الباحثين من شتي التخصصات العلمية في دلالة قصوى علي أهميتها في قراءة الأنساق والتحولات. إن الاجتهادات النظرية في الوقت الحاضر باتت تنشغل أساسا بالمضامين والهويات والشروط البنيوية التي تميز هذه الحركات وكل ذلك يسير في اتجاه بلورة وتحذير الدراس العلمي للحركات الاجتماعية كاحتجاجات لا يمكن قرائتها إلا بالرجوع إلى البراديغم السوسيولوجي.

ب – السياق التاريخي العام (الاجتماعي والسياسي) :

بعد أن عرجنا على بعض النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية، يمكن لنا أن نفهم السياقات التي تتطور فيها عمل الحركات الاجتماعية وسنركز هنا على السياق التاريخي العام (الاجتماعي والسياسي) الذي تنشأ فيه الحركات الاجتماعية.

وعادة ما يكون هذا السياق هو سياق "الأزمة"، ومن أهم عناصر هذه الأزمة التي شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات العوامل الآتية:

1– أزمة الديمقراطية:

تنشأ الحركات الاجتماعية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة؛ وحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية.[16]

وتنشط الحركات الاجتماعية في ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغيير من خارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياساتها وتطوير أدائها. (مثال: الاتحاد العام التونسي للشغل، كلنا خالد سعيد في مصر). وهي تضم قطاعات واسعة من المواطنين –خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة– للدفاع عن حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية. ومع اتساع ظاهرة اللامنتمين الذين لا يشاركون عادة في التصويت وقد ينضمون للحركات تطلعا لتحقق تغيير[17].

2– أزمة قيام الدولة الوطنية :

الدولة حسب الفقه الدستوري المعاصر، هي: "مجموعة أفراد يقيمون إقامة دائمة على إقليم محدد، ويخضعون لسلطة سياسية"، وينبثق مفهوم الدولة الحديثة من نظرية (العقد الاجتماعي) التي نادي بها (جان جاك روسو)، وللدولة أنماط لعل أهمها:

١– مفهوم الدولة المدنية الحديثة

مفهوم الدولة المدنية يقابله مفهوم الدولة الدينية. وتستند الدولة المدنية إلي احترام حقوق المواطنين علي أساس مبادئ الحرية والعدالة والمساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم الأولية: الدينية واللغوية والعرقية، وذلك علي أساس أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في دولة تكون فيها النزاعات الأولية، العرقية واللغوية والدينية، مبالغا فيها لدي أفراد الجماعات المكونة لهذه الدولة، بحيث يفتقرون إلي الإحساس بالأمة الواحدة وإلي الاعتراف بحقوق الآخرين[18] .

٢– مفهوم الدولة الدينية

في مقابل الدولة المدنية، تأتي الدولة الدينية، وهي الدولة الكهنوتية أو الثيوقراطية، حيث ينقسم المجتمع إلي فئتين متمايزتين: حاكمة ومحكومة. وفي هذا الإطار، تستمد الفئة الحاكمة سلطاتها من أساس إلهي، مما يجعل إرادتها تسمو علي إرادة المحكومين.

إن معظم الدول العربية تنتمي إلى الخانة المسماة دول صلدة، أي تجمع بين الاستقلال النسبي في مواجهة المجتمع، ولكنها تفتقد الشرعية ورضى المواطنين. وعن التنمية كبعد اقتصادي في الدولة العربية، إن إخفاق تجارب التنمية المستقلة أعقبه تخلي جهاز الدولة عن مشروعه التحرري، وبدلاً من تقرير سلطته واكتساب الشرعية، أصبح يعتمد على القهر وعلى التحالف مع طبقات رأسمالية صاعدة، في إطار التبعية للسوق العالمية[19].

فالدولة تضع نفسها –نظريا– فوق القوى الاجتماعية المتصارعة، ولكنها في الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الأوامر التكنوقراطية.

3- الآثار السلبية للتحول الرأسمالي:

إن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي أخذ مظاهر متعددة: مثل ضعف معدلات النمو، وعدم استقرار العملة، والأزمات المالية الحادة، وتصدع دولة الرفاهة بصفة عامة، بل والانقلاب عليها بشكل واضح وتقليل فرص العمل، وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية[20].

وفي غمار تلك العمليات، حدثت هوة واسعة بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، مع غلبة الطابع السياسي على الاجتماعي "كأن الحياة الاجتماعية لم تَعُد سوى إطار للمنظومة السياسية" (على حد تعبير آلان تورين)؛ لذا تسعى هذه الحركات لكي تحقق مزجا بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتؤدي أفكارها إلى توسيع النشاط السياسي ليشمل جوانب أخرى غير الصراع على السلطة، ومن ثَم فهي تقدم بديلا جديدا في كيفية ممارسة السياسة، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليها اسم "الهيمنة الصاعدة". وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية (منظمات – اتحادات – عيادات صحية... إلخ)، وتنظيم المظاهرات، والإضرابات، والمقاطعة، والاحتجاج... إلخ.

المحور الثالث : الاتجاهات الجديدة للحركات الاجتماعية – آفاق التطوير–

إن هناك تغيرات مهمة ودالة في الحركات الاجتماعية قد وقعت بالفعل في أوائل القرن الحادي والعشرين، وبالمقارنة مع القرن العشرين نجد أن الشبكات المنظمة للنشطاء على المستوى الدولي، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمستهدفين البارزين على المستوى الدولي من قبل الشركات المتعدد الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية كلها حاضرة بشكل بارز في الحركات الاجتماعية، خاصة في الأجزاء الأغنى من العالم والأفضل من حيث الاتصالات حتى على المستوى الداخلي أو المحلي، سنجد أن الحركات الموجهة (من نوع الحملة المناهضة ل**'إسترداد'** في الفلبين)[21] .قد حازت في المتوسط على اهتمام وتفاعل عالمي أكبر مما حققته نظيراتها في القرن العشرين.

فهذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية، من خلال الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل: الديمقراطية والقوة وأدوات الهيمنة، فهذه الحركات لا تريد منافسة السلطة الرسمية، ولا تعتمد على المنظمات الجماهيرية المعتادة (كالنقابات مثلا) لتوصيل مطالبها إلى السلطة، وتقع في موضع وسط بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهيرية التقليدية، ومع ذلك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب في نهاية المطاف في صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[22].

والواقع أن هذه الحركات تمارس الديمقراطية بمعناها شبه المباشر عن طريق أصغر الوحدات الاجتماعية الممكنة (مثل: الأسرة – المدرسة – الحي... إلخ)، وبالتالي فهي تعمق الممارسة الديمقراطية وتجذرها كممارسة على المستوى الشعبي، ربما أكثر مما تفعله المؤسسات التقليدية (الأحزاب – النقابات)، أي أنها تمارس السياسة على المستوى الشعبي –القاعدي.

1 – سمات حركات الاجتماعية الحديثة:

في ظل الظروف السابقة ظهرت الحركات الاجتماعية الحديثة و هي تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية في كونها لا تستهدف أساسا الوصول للسلطة وإنما سعيها الحثيث يرمى إلى ترجمة عدد من القيم إلى واقع اجتماعي، على المستوى المحلى أو على مستوى المجتمعات الصغيرة دون أن تعبأ على الأقل في الأمد القصير بترجمة هذه القيم على مستوى النظام السياسي ككل[23].

و تتسم هذه الحركات الاجتماعية الحديثة بعدد من السمات هى[24]:

1. أن هذه الحركات كلها تقع خارج إطار السياسة المنظمة سواء فى ذلك الأحزاب السياسية أو أجهزة الدولة.
2. أن هذه الحركات لا تطرح استراتيجيات للوصول إلى السلطة بل غاية ما تصبو إليه هو التأثير على أجهزة السلطة على المستوى المحلى أو في قطاع من القطاعات لكن لا تستهدف هذه

الحركات أن تصل بأعضائها أنفسهم إلي قمة أجزاء السلطة سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومي.

3. ترفض هذه الحركات مبدأ التنظيم بمعنى أنها ترفض في غالبيتها أن تتحول إلى أحزاب سياسية، كما أنها ترفض أن تنظم أعضائها على نحو شديد كما يجرى في جماعات المصالح من نقابات مهنية أو عمالية.

4. تسعى تلك الحركات إلى ترجمة عدد من القيم على المستوى المحلى من العلاقات فيما بين أعضائها و يطلق على هذه القيم : القيم ما بعد المادية كقيم التعاطف و التعاون.

2 – أفاق التطوير الحركات الاجتماعية الجديدة – بعد استشرافي– :

أظهرت موجة الاحتجاجات الشعبية العنيفة التى اندلعت في منطقة الشرق الأوسط منذ ديسمبر 2010، والتي أسفر عنها سقوط عدد من الأنظمة العربية الحاكمة منذ عقود طويلة– بروز دور الحركات الاجتماعية الجديدة .

كما أن تصاعد دور المجتمع فى الآونة الأخيرة، قد أضحى ظاهرة دولية بفضل العولمة التي أسقطت جميع الحواجز السياسية والاقتصادية والجغرافية والزمنية، مما أدى إلى دعم المجتمعات الافتراضية، وساهم في قيام الحركات الاجتماعية.

إن فكرة العملية السياسية في الديمقراطيات المعاصرة، تقود إلى الاحتجاجات بسبب ما يحدث خلال عملية صنع القرار وما ينتج عنها، وهذا راجع إلى أسباب ونتائج إضفاء الطابع المؤسسي على الاحتجاجات في المجتمعات العربية. وكذلك درجة التباين في التعامل مع الاحتجاجات تبين مدى التهديد الذي يمثله مثل هذا الاحتجاج سواء أكان على المستوى الفردي أو الجماعي، وهذا ما يعرف بالحركات الاجتماعية الجديدة.

2-1 مستقبل الحركات الاجتماعية:

إنه من الممكن تخيل أربع سيناريوهات لمستقبل هته الحركات وهي[25]:

• التدويل: بمعني أن يحدث تحولا دقيقا للحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية والقومية في اتجاه نشاط الحركة الاجتماعية العالمية .ويعود الفضل في ذلك تحديدا إلى ثورة الاتصالات وما رافقها من تجنيد لأعضاء هذه الحركات من خلال شبكة الانترنت – ما فعله موقع فايسبوك وتوتير في المنطقة العربية أثناء الربيع العربي –.

• انحدار الديمقراطية : حيث أن ذلك من شانه أن يحبط جميع أنواع الحركات الاجتماعية خاصة ذات الحجم الكبير ولكنها قد تترك جيوبا لنشاط الحركة الاجتماعية المحلية آو الإقليمية حيث تعيش بعض المؤسسات الديمقراطية . فالدمقرطة غالبا مرتبطة بنشاطية الحركات الاجتماعية، وهذه الأخير مرهونة بناتشار المنظمات والسماسرة والمدبرين السياسيين المتخصصين يمكنهم أن يقرروا أي من القطاعات السكانية على مستوى العالم سوف يكون لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات وأيهم لا يستطيع، وهذا كله بفعل ما يعرف بعدمية الحدود الوطنية.

• الاحترافية : وهي تعني نوع من مأسسة هذه الحركات ومن ثم انحدار الابتكار في الحركات الاجتماعية ومن ثم يصبح تعامل هذه الحركات نخبويا على مستوى طرح القضايا والمشاكل وهو الأمر الذي قد يؤدي بأصحاب المشاكل الحقيقيين بالانفضاض عنها. وهي في الغالب ستقلص من الأهمية النسبية للحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية بينما تحول الطاقات الخاصة بالنشطاء والمنظمين إلى مستويات قومية آو على الأخص مستويات دولية وعالمية.

• الانتصار : وهي أن تعمل على كل المستويات من المحلي إلى العالمي كوسيلة لتقديم مطالب شعبية وهو أمر في رأيي ما زال بعيد المنال نظرا لتعقد المشاكل والمعوقات التي تجابه الحركات الاجتماعية واختلاف ظروف كل حركة عن مثيلاتها في المنطقة العربية بسبب وصاية الأنظمة على كل نشاط أو تغيير اجتماعي.

والخلاصة هي أن الحركات الاجتماعية تتشكل حول مبادئ و''مصالح معينة'' بهدف الدفاع عنها، أو

للسعي من أجل تحقيقها، وتشمل كلمة ''المصالح'' –هنا– الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية.

والشكل التالي يوضح لنا السيناريوهات المذكورة أعلاه.

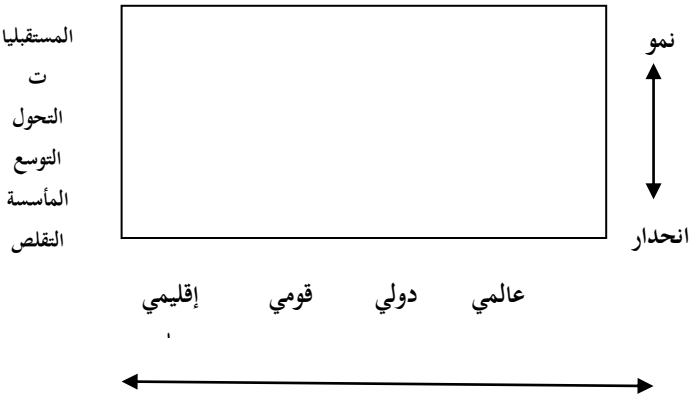

الشكل رقم 1:

المستقبليات الممكنة للحركات الاجتماعية من مختلف المستويات[26]

يتألف الشكل من بعدين رئيسين، الأول هو اتجاهات التغير من النمو إلى الانحدار، والآخر عبارة عن مدرجات من المحلي إلى العالمي، ويمثل المدرج العالمي في النموذج التوضيحي ما عبر عنه المدافعون المعاصرون عن النشاط الانتقالي من إمكانية أن يصبح الفاعلون والمستهدفون الدوليون مجرد روتين في الحركات الاجتماعية المستقبلية، ليس هذا فحسب بل أيضا أن تقوم الحركات الاجتماعية على نحو منتظم بتنسيق رفع المطالب الشعبية على مستوى العالم بأكمله[27]، كما أنه من ناحية أخرى يعكس تقسيما لسلسلة من التغيرات الإضافية المحتملة في الحركات الاجتماعية (تغيرات في الحملات، ذخيرة التحركات، عروض الوقفة) . هذا يعني أن الحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية وربما حتى القومية، تفسح طريقا للحركات الدولية والعالمية: أي تدويل ممتد – تحول كليا نحو اليمين – وتحولا عاما نحو اليسار سيعني انحدارا في حركات كبيرة الحجم في صالح حركات محلية جديدة. وتحولا دقيقا لأعلى سيدل على توسع عام وتحول في نشاط الحركات الاجتماعية.

التحركات الأفقية نحو الوسط ستدل على مأسسة واسعة الانتشار: العالم كله منخرط في حركات اجتماعية بأحجام متعددة، مع منظمات غير حكومية ومديري حركات اجتماعية محترفين.

أنه من المؤكد أن هذا القرن سيأتي بمطالب جديدة تتعلق ببرنامج الهوية والمكانة، وتغيير مفهومي الولاء والانتماء مما سيؤثر طردا على مفهوم المواطنة.

2– 2 السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية:

أ– بناء تحالفات جديدة لا طبقية وعابرة للأيديولوجية: تقوم الحركات الاجتماعية الجديدة بإنشاء تحالف عريض يتشكل –وطنيا ودوليا– ضد الليبرالية الجديدة المتوحشة، يشمل الحركات الاجتماعية القديمة، والجديدة، ونشطاء المجتمع المدني، وأحزاب الخضر، والأحزاب الاشتراكية، والحركات السلمية، والإنسانية، وجماعات تحرير المرأة، والراديكالية الدينية المنحازة للفقراء والمستضعفين، ولاهوت التحرير والحركات المناهضة للعنصرية... إلخ، كذلك فإن من أهم سمات هذا التحالف هو أنه لا يقوم على أساس طبقي مغلق مثلما كان حال الحركات الراديكالية والتنظيمات النقابية العمالية التي استلهمت الأفكار الماركسية في المراحل السابقة، كما أنه تحالف عابر للأيديولوجيات.وخير مثال الانتقال الديمقراطي في تونس.

لقد أدى هذا الانفتاح إلى تنوع في الإستراتيجيات التي تتبناها، فمنها إستراتيجية المقاومة العنيفة، وإستراتيجية مقاطعة بضائع الشركات المتعددة الجنسية، وإستراتيجية المنتديات البديلة، والحملات والمظاهرات المتزامنة. وتنهمك بعض الحركات في صياغة رؤى بديلة يتم التركيز فيه على تحرير الموارد من الاقتصاد الخارجي، وتوجيهها إلى الخدمات الاجتماعية، والتحول إلى اللامركزية، وإتاحة فرص المشاركة الديمقراطية والقضاء على آليات الإقصاء، وتبني سياسات للاستيعاب عوضا عن سياسات الاستبعاد[28].

وما نود التأكيد عليه هنا هو أن مثل هذه التحالفات تتضمن تحولا نوعيا في اهتمامات الحركات الاجتماعية نحو الجمع بين المطالب المادية والأخلاقية في الوقت نفسه، بدلا من التركيز على إعلاء النبرة الأخلاقية فقط كما كان يحدث في السابق (وهذا ما ركز عليه سناريو التدويل في السابق) حتى إن الحركات المطالبة بحقوق الإنسان أصبحت تعتبر أن التخلص من الفقر هو حق من حقوق الإنسان. ولا تقتصر هذه التحولات التي أشرنا إليها على الديمقراطيين الاجتماعيين والحركات الشعبية الجديدة وجماعات الخضر في الدول الصناعية فحسب، وإنما تشمل أيضا نظراءهم في عديد من البلدان العربية. وثمة شواهد تؤكد أن الجميع بات يدرك أهمية تكوين روابط وتحالفات واسعة بين مختلف القوى المناهضة للممارسات السلبية التي تعاني منها الشعوب والفئات الفقيرة من جراء سياسات العولمة[29] (حركة مناهضة العولمة).

إن التوجه الجديد الذي تنخرط فيه الحركات الاجتماعية سواء في صورة شبكات إقليمية أو تحالفات عالمية هو ظاهرة إيجابية، يمكن أن تسهم في الجمع بكفاءة بين "الدولة" و"المجتمع المدني" ضمن مفهوم إستراتيجي موحد يستهدف أنسنة –أخلقة– سياسات التنمية الاقتصادية وربطها بقيم العدالة الاجتماعية والحريات الديمقراطية. – نجد هابرماس قد ركز على فكرة الديمقراطية المداولاتية بصفة عامة في كتابه ايتقا المناقشة ومسألة الحقيقة–[30].

ب– مواجهة الإمبراطورية (مناهضة العولمة) وبناء بدائل جديدة: تشير ممارسات الحركات الاجتماعية خلال العقد الأخير إلى انحيازها للمنهج التدريجي الإصلاحي في مواجهة قوى الهيمنة المسيطرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، خاصة الإمبراطورية الأمريكية. ويبدو أن الخبرات التي اكتسبتها من ممارساتها السابقة التي اعتمدت في كثير من الأحيان على المنهج الراديكالي العنيف قد أقنعتها بعدم جدوى هذا النهج وأوصلتها إلى طريق مسدود في محاولاتها للتصدي للهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء. لذا نجد تنامي الاتجاه إلى التعريف بمطالبهم وطرح رؤاهم وحشد التأييد لها عبر وسائل الإعلام ووسائط الاتصالات فائقة السرعة التي عادة ما تولي اهتماما مكثفا بمثل تلك

التوجهات (انتشار قنوات إعلامية عربية تدعم جمعيات وأحزاب معينة وحتى نقابات وحركات فكرية خاصة). وتكون النتيجة هي أن الحكومات والمؤسسات التي ترفع لواء الليبرالية والحريات الديمقراطية تظهر بمظهر ديكتاتوري، بل وفاشي في بعض الحالات[31].

وحتى يمكن أن تنجح الحركات الاجتماعية وتحالفاتها وشبكاتها في بناء هيمنة مضادة وجديدة في الوقت نفسه، فإن أمامها أشواطا طويلة عليها أن تقطعها على درب المنهج التدريجي، باعتبار أنه النهج الأنسب الذي يمكنها من القيام بأداء دورها في عملية المزج الخلاق بين اعتبارات نظام السوق من ناحية، واعتبارات التضامن الاجتماعي وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من ناحية أخرى، مع اعتماد الوسائل السلمية الجديدة التي بدأت تأخذ طابعا عالميا هي الأخرى[32]. الدعوة إلى إنشاء ما يعرف مجتمع مدني عالمي– عابر للحدود– .

وإذا كان صعود مفهوم المجتمع المدني خلال الربع قرن الأخير قد خطف الأضواء من الحركات الاجتماعية، فإننا نعتقد أن النشاط المكثف لهذه الحركات خلال العقد الأخير وبخاصة على الصعيد الدولي في مواجهة سلبيات العولمة، ومن منظور مستقبلي يمكن القول أنه كلما ترسخت هذه السمات اتسع المجال أمام الحركات الاجتماعية الجديدة كي تصبح قوة مضافة للقدرة التمدينية[33] Civilizing Potential للنظام الديمقراطي، بشرط الانحياز للإنسان أولا وقبل كل شيء؛ وذلك حيثما تيسرت أمامه سبل الحياة، واتسعت أمامه حرية الاختيار بين بدائل متعددة وجيدة. ازدياد نشاط الحركات الاجتماعية ذات الطابع الديني في المنطقة العربية وذات الطابع القومي(حركة المثقفين المصريين ومقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية والإمبريالية – حركة المثقفين المصريين ومناهضة السياسات الاقتصادية الجديدة).

وقد كشفت تجارب تلك الحركات على مدى النصف الثاني من القرن العشرين عن وجود اختلافات في مستويات أدائها ودرجات فعالياتها، وذلك في ضوء الأهداف التي سعت إليها، والآليات التي استخدمتها، والسياق الاجتماعي الذي عملت ضمنه، واللحظة التاريخية التي نشأت فيها أو مرت بها...

إلخ، ولكن الصعوبة الكبرى التي واجهتها ولا تزال تواجهها هي أنها تعمل بعيدا عن الأطر الرسمية للنظام السياسي، بمعنى أنها تفضل العمل من خارجه، لا من داخله، وهي وإن كانت بمثابة قاعدة لانطلاق النقد الاجتماعي وممارسته بشكل فعال والسعي للتغيير، إلا أنها تظل في أغلب الأحوال تشكل في مجموعها الكلي غير محدد الملامح وغير متجانس إلى حد كبير، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية متعددة تتركز في انكفاء هذه الحركات على ذاتها، وتقليل فعاليتها بصفة عامة.

3- العمل المدني

إذا كان العمل المدني هو عصب نشاط الحركة الاجتماعية، إلا أنه غير كافٍ لضمان نجاحها، فالنجاح يتطلب تغيير التركيبة السياسية المهيمنة في المجتمع، ومن ثَم فإن أي حركة اجتماعية تواجه تحديا أساسيا من أجل تطوير إستراتيجية سياسية شاملة تكفل إنجاز هذا التغيير الذي تسعى إليه.

وعندما يثور الحديث عن وجود "مجتمع مدني عالمي" يصبح السؤال: كيف يمكن الحديث عن تجانس بين حركات تأتي من مجتمعات تتفاوت في نوعية تطورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؟ فالحركات الاجتماعية العربية مثلا مختلفة عن نظيرتها في البلدان المتقدمة؛ وذلك لاختلاف مسار ووضعية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل منها[34]، ومن ذلك على سبيل المثال: وجود شريحة واسعة من المواطنين "المهمشين" الذين يقفون خارج النظام الاقتصادي الرسمي لبلدان العالم الثالث، ووجود فوارق طبقية حادة في مجتمعات هذه البلدان، خاصة البلدان العربية، وتعدد عناصر الانقسام الرأسي التي تقوم على أسس عرقية وإثنية ودينية، وكل هذه العوامل توفر بيئة ملائمة لظهور ونمو الحركات الاجتماعية: إما على أساس شعبوي أو ديني أو ثقافي أو إثني.

وغالبا ما تكون مطالب هذه الحركات متسمة بالعمومية البالغة، كما أنها تتميز بالقدرة على الاستمرار مقارنة بالأحزاب السياسية التي لا تجد في ظل مناخ الاحتقان السياسي والتعثر الديمقراطي بيئة ملائمة لوجودها أو تطورها، ومن ثَم إلى نشأة حركات اجتماعية تعبر عن اهتمامات جديدة غير اقتصادية

أو "ما بعد مادية"، مثل قضايا البيئة، والمحافظة الأخلاقية، وحركات تحرير المرأة و الحركات النسوية على تنوعها، وأخيرا حركات مناهضة العولمة[35].

خاتمة

على الرغم من أهمية الحركات الاجتماعية الا أن دراستها تحتل جانب هامشي داخل العلوم السياسية , وقد يعتبر عدم الاهتمام بها في الماضي مبرر حيث لم تكن أحد الفواعل الهامة في السياسة، و لكن اليوم لا يمكن إهمال دراسة هته الحركات الاجتماعية.

وتواجه الحركات الاجتماعية الحديثة مشكلة كبرى تتمثل في بلورة إستراتيجية سياسية عن طريق رفضها للتحول إلى أحزاب سياسية تكفل أن يكون لها تأثير على أجهزة السلطة مع احتفاظها بقيمها الأساسية, وإن أدرك أنصار البيئة هته الأهمية و تحولوا إلى أحزاب سياسية كما حدث فى ألمانيا.

ولا يغيب عن الأذهان في هذا السياق احتمال أن تكون الدولة ذاتها هي مصدر التغير بالنظر إلى ما تملكه من استقلالية نسبية والذي يمكّنها من إدخال إصلاحات آو تغيرات أساسية في المجتمع بما يؤدي في النهاية إلى تغيرها ويبقى المصدر الأولى للتغير هو الدولة في حد ذاتها. ولعل الدول الاشتراكية السابقة ومجتمعات العالم الثالث تنهض دليلا على صدق هذا الحديث بما شهدته من تطورات كان للدولة إسهامها الرئيسي في إحداثها بما جعلها محل اهتمام علماء السياسة والاجتماع.– ما يعرف بأحداث الربيع العربي –

بيد أن ما استرعى علماء السياسة والاجتماع في العقد الأخير من هذا القرن هو تلك الحيوية التي قد يظهرها المجتمع في مواجهة الدولة، بل ورغما عن الدولة لاسيما في تلك الحالات التي كانت يتصور فيها خضوع المجتمع خضوعا تاما للدولة شمولية كانت أم تسلطية. بسبب تغير مفهوم ودور المجتمع ككل بفعل التطور التكنولوجي والفكري والفلسفي الذي أثرا طردا على مفهوم الدولة.

استنتاجات وتوصيات:

هذا ما يوصلنا إلى استخلاص هته النتائج:

1- تجنب الحتمية التكنولوجية : الاعتراف بان الملامح الأحدث للحركات الاجتماعية تنتج عن التغيرات في سياقاتها الاجتماعية و السياسية أكثر من كونها تنتج عن الابتكارات التكنيكية في حد ذاتها.

2- ضرورة الملاحظة بأنه على غرار ما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ابتكارات القرن الحادي والعشرين في مجال الاتصالات دائما ما تعمل في طريق ذي اتجاهين: الاتجاه الأول، أنها تخفض من تكلفة التنسيق بين المتصلين أساسا ببعضهم البعض، الاتجاه الثاني، أنها تستبعد وبشكل أكثر تحديدا من يفتقدون لإمكانية الوصول إلى وسائل الاتصالات الجديدة، ومن ثم تزيد من التفاوت في استخدام الاتصالات.

3- معظم نشاط الحركة الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين مازال يعتمد على أشكال محلية وإقليمية ووطنية من التنظيم سادت بالأساس في أواخر القرن العشرين.

4- ضرورة الملاحظة أن العولمة تشكل التوزيع العالمي للحركات الاجتماعية، متجنبين الافتراض القائل بأن مجابهة العولمة وحركة مناهضة العولمة antiglobalization تسيطر حاليا على مشهد الحركة الاجتماعية.

التوصيات :

بناء على السيناريوهات المقدمة في المحور الثالث نستطيع أن نقدم التوصيات التالية:

1-لكي نصل إلى نتائج إضافية بالنسبة للسياسة العامة على المدى القصير والمتوسط ضرورة تدويل متطلبات الحد الأدنى للحركات الاجتماعية كبيرة الحجم (معلومات، وقت، اتصالات، موارد) لتفادي الوصول غير المتساوي لقنوات الاتصال وزيادة عدد المشاركين في الحركات الاجتماعية بشقيه كبيرة الحجم وصغيرة الحجم

2- لتفادي التمييز المتزايد بين ممارسات الحركات الاجتماعية بسبب قلة الاتصال والتعاون المحلي (راجع لانحدار الديمقراطية : ضعف الحواجز بين انعدام المساوة المطلق والسياسة العامة) يجب تعزيز شبكات الثقة بين نشطاء الحركات الاجتماعية ومراكز السلطة .

3- مأسسة عمل الحركات الاجتماعية عن طريق خلق قوانين وقائية، مضاعفة المنظمات المتخصصة في حملات الحركات الاجتماعية، إيجاد روتينات تكون أقل خطورة واقل تسببا بالنسبة للتفاعل بين المتظاهرين والشرطة) هذا من شأنه أن يضفي على مأسسة الحركات الاجتماعية الاحترافية.

4- انتصار الحركات الاجتماعية قد يؤثر على مفهوم وحدود السيادة، هذا ما يفرض تقسما أكثر عمومية للحكومة والسلطة بما يسمح أن تظل السلطات المحلية لديها إمكانية التأثير على الحياة المحلية والاستجابة للمطالب (الحوكمة المحلية).

5-التأثير على الضمير الجمعي عن طريق الإعلام الحر وليس الإعلام الموجه

6- زيادة فعالية الحركات الاجتماعية عن طريق المشاركة السياسية (تحفيز نشطاء الحركات على العمل السياسي).

7- الحد من تدخل الدولة في الحراك الاجتماعي والعمل على تعزيز مفهوم المواطنة عن طريق تدويل قيم الولاء والانتماء – ولاء طوعي وليس كرهي.

8- العمل على تكييف القيم الدولية – القيم التي نجحت الحركات الاجتماعية في إرسائها في الدول المتقدمة- بما يتماشى مع الثقافة الوطنية.

قائمة المراجع:

أ- قائمة الكتب :

1. الجابري محمد عابد، **إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟**، في المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1984،السنة السابعة، العدد 69).

2. الشناوي عبد العزيز محمد، **عمر مكرم، بطل المقاومة الشعبية**، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، سلسلة أعلام العرب، 1967.

3. أمين سمير، و آخرون،**الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، القاهرة، مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، 2006.

4. تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية (1768-2004)**، (تر: ربيع وهبه)، ط1، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة،2005.

5. حنا عبدالله، **المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة**، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2002.

6. شرابي هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

ب- قائمة المجلات :

7. أبوزيد أحمد, **الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل** , مجلة العربى, العدد 593 , أبريل 2008.

8. غياث نعيسة، **في إشكالية مفهوم الدولة .. "المدنية الحديثة"**، مجلة الحوار المتمدن- العدد 3104 نشر 24 أغسطس 2010م .

ج- المواقع الالكترونية:

9. إبراهيم البيومي غانم، **الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال**، على الرابط التالي

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

10. موسوعة ويكيبيديا على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

11. إبراهيم غرايبة، ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟، مجلة العصر، الثقافة والأدب، على الرابط التالي :

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7785

12. محمود خليفة جودة محمد، **الدولة والحركات الاجتماعية**، على الرابط التالي:

http://democraticac.de/?p=646

13. محمود صافي محمود، **عرض دراسة نقدية للحركات الاجتماعية بعنوان:–"سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"للبروفيسور: فرانسوا ديبو Francois Dubet** على الرابط التالي:

https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/safisocialmovements

14. أعمال **المنتدى الاجتماعي العالمي** بدورته الثانية عشرة في تونس في الثاني من شهر اذار 2013، على الرابط التالي :

https://fr.scribd.com/doc/291875897/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

7. هوامش:

[1]- إبراهيم البيومي غانم، **الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال**، على الرابط التالي: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml بتاريخ : 2015/12/22 على الساعة 18:00

[2]- موسوعة ويكيبيديا على الرابط التالي:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9 بتاريخ: 2015/12/26 على الساعة :21:04.

[3]- عبدالله حنا، **المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة**، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر،(2002)، ص ص 22-33

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص ص 44-50.

[5]- عبد العزيز محمد الشناوي، **عمر مكرم، بطل المقاومة الشعبية**، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، سلسلة أعلام العرب،(1967) العدد 67، ص 98.

[6]– إبراهيم غرايبة، ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟، مجلة العصر، الثقافة والأدب، على الرابط التالي : http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7785 بتاريخ: 2015/12/27 على الساعة : 10:00.

[7]– سمير أمين، وأخرون **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، القاهرة، مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل، مكتبة مدبولي، (2006). ص 37.

[8]– محمد عابد الجابري، **إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟**، في المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، 1984،السنة السابعة، العدد 69)، ص 55.

[9]– أحمد أبوزيد , **الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل**, مجلة العربي, العدد 593 , أبريل 2008.

[10]– عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، أنظر الموقع التالي:
https://egyptianrenewleft.wordpress.com/2012/07/13/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-2/ تاريخ الاطلاع : 11 نوفمبر 2019 على الساعة 21:00.

[11]– محمود خليفة جودة محمد، **الدولة والحركات الاجتماعية**، على الرابط التالي:
http://democraticac.de/?p=646 بتاريخ: 2015/12/22 على الساعة 17:00.

[12]– محمود صافي محمود، **عرض دراسة نقدية للحركات الاجتماعية بعنوان:–" سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"للبروفيسور: فرانسوا ديبو Francois Dubet** على الرابط التالي:
https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/safisocialmovements بتاريخ : 2015/12/27 على الساعة 11:00.

[13] – **نفس المرجع السابق**

* – تشمل الحركات الاجتماعية الجديدة مختلف أشكال الفعل السياسي التي ظهرت خلال عقد الستينات والسبعينات من القرن المالي والتي تنطوي علي النضال في صيغة التقليدية (عمل نقابي أو جزئي) هذا بالإضافة إلي الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة المرتبطة بمناهضة العولمة والليبرالية الجديدة، وكذا الدفاع عن حقوق المرأة والبيئة وحركات الشواذ . ....

[14]– يتكون فريق آلان تورين من فرانسوا ديبي (fracois dubet) وسيسزا هيغديس (szusa hegdus) وميشيل فيويوركا (michel viewrka) أنظر (vaillanourt,1991:214)

[15]– محمود صافي محمود، **مرجع سابق**.

[16]– سمير أمين، **مرجع سابق** . ص 39

[17]– هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 95 .

[18]– نعيسة غياث، **في إشكالية مفهوم الدولة .. "المدنية الحديثة"**، مجلة الحوار المتمدن– العدد 3104 نشر 24 أغسطس 2010م .

[19]– للأطلاع أكثر أنظر الموقع التالي: https://carnegieendowment.org/2011/01/11/ar-event-3253

20– سمير أمين، **مرجع سابق** . ص 40

[21]– تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية (1768–2004)**، (تر: ربيع وهبه)،القاهرة، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة،،2005، العدد 958، ط1، ص 198.

[22]– ابراهيم غرايبية، **مرجع سابق**.

[23]– محمود خليفة جودة محمد، **مرجع سابق**.

[24]– أحمد أبوزيد، **مرجع سابق**.

[25]– أعمال **المنتدى الاجتماعي العالمي** بدورته الثانية عشرة في تونس في الثاني من شهر اذار 2013، على الرابط التالي :

https://fr.scribd.com/doc/291875897/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9 بتاريخ : 2015/12/27 على الساعة : 20:52.

[26] – تشارلز تلي، **مرجع سابق**، ص 285.

[27] – تشارلز تلي، **مرجع سابق**، ص 283.

[28]– ابراهيم بيومي غانم، **مرجع سابق**

[29]– سمير أمين، **مرجع سابق**. ص 240.

[30]– يورغن هابرماس، إتقيا المناقشة مسألة الحقيقة، (تر: علي مولا)، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، لينان، الجزائر، 2010، ص 14.

[31]– ابراهيم بيومي غانم، **مرجع سابق**، ص

[32]– سمير أمين، **مرجع سابق** .ص 243

[33]– ابراهيم بيومي غانم، **مرجع سابق**

[34]– سمير أمين، **مرجع سابق** .ص246

[35]– **نفس المرجع السابق**، ص 150